

مشكلات الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة / دراسة جغرافية

أ.د. كفاية عبد الله العلي
م.م. مؤيد حسن قاسم العطوي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية
المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

المستخلص :

تعاني الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة من عدة مشكلات ، على الرغم من توفر امكانيات استثمارها في المحافظة ، إلا ان اوضاع الصناعات الكيماوية لا زالت متراجعة ما عانت منه المحافظة والعراق من عدم استقرار وحروب وتوقف الخطط الاقتصادية وتدمير المنشآت الصناعية لاسيما منذ عقد الثمانينات في القرن الماضي ولازال مستمرا لليوم ، مما نجم عنها انهيار القاعدة الصناعية للبلد التي تعد الاساس في التقدم الاقتصادي ، وعند الاهتمام بها وتحقيق تنمية صناعية فعالة لساهمت في حركة تنمية الاقتصاد الوطني ، يناقش هذا البحث اهم المشكلات التي ساهمت في تدهور الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة ، مع وضع بعض المقترحات لغرض تنميتها ، اذ تبين لنا ان هناك جملة من المشكلات الصناعية التي تواجه الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة اهمها اتباع الدولة السياسة الاقتصادية الباب المفتوح امام البضائع والسلع المستوردة ، المعوقات الادارية والتنظيمية ، البطالة المقنعة فضلا عن عدم الاستقرار الامني الذي اثر على صعوبات في الاستثمار الاجنبي ، واهم المقترحات هي حل ازمة الطاقة الكهربائية ، تشغيل الخطوط الانتاجية المعطلة ، تهيئة المنشآت الصناعية لاستقبال

التكنولوجية ، ايلاء اهمية للبنى التحتية وتحسين شبكات النقل البرية والبحرية ، وغيرها من المقترحات التي يمكن الاخذ بها لمعالجة تلك المشكلات والنهوض بهذا القطاع الحيوي الذي يسهم بتوفير السلع الاستراتيجية ، فضلا عن توفير فرص عمل لأكثر من سبعة الاف عامل في المحافظة ، الذي ينعكس بصورة ايجابية على اقتصاد البلد.

المقدمة: لقد واجهت منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة عدد من المشكلات الكبيرة التي رافقت عملية انشاء مشاريعها الصناعية ، ولغرض تحديدها ووضع الخطط الكفيلة لمعالجتها لذا ينبغي دراسة وفهم هذه المشكلات من خلال الدراسة الميدانية ومراقبة العملية الانتاجية ، ويلاحظ ان هذه المشكلات التي تواجه منشآت الصناعات الكيماوية تتغير بسرعة من وقت لآخر والتي تتطلب المتابعة المستمرة ، وذلك لأن كل مرحلة من مراحل التطور الصناعي ترافقها مشكلات جديدة تبرز اثناء انشاء وتشغيل المشاريع اي انها تنشأ نتيجة لقيام الصناعة نفسها ، فضلا عن القرارات المفاجأة التي تتخذها الحكومة والتي قد تؤثر سلبا في العملية الصناعية . من هذه المشكلات التي تواجه الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة تمثلت بعدة مشكلات ادارية وانتاجية و تمويلية والتي تنعكس بدورها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لذا ينبغي دراستها بالتفصيل لتحديد بدقة مواضع الضعف والقصور التي تعاني منها ، والتي تعرقل العمليات الصناعية وتقف حجر عثرة امام تطور هذه الصناعات والعمليات الانتاجية.

مشكلة البحث : صيغت مشكلة البحث بالسؤالين التاليين:-

- ١- هل هناك عدة مشكلات تعاني منها الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة؟
- ٢- ما هو دور الدولة اتجاه هذه المشكلات ؟

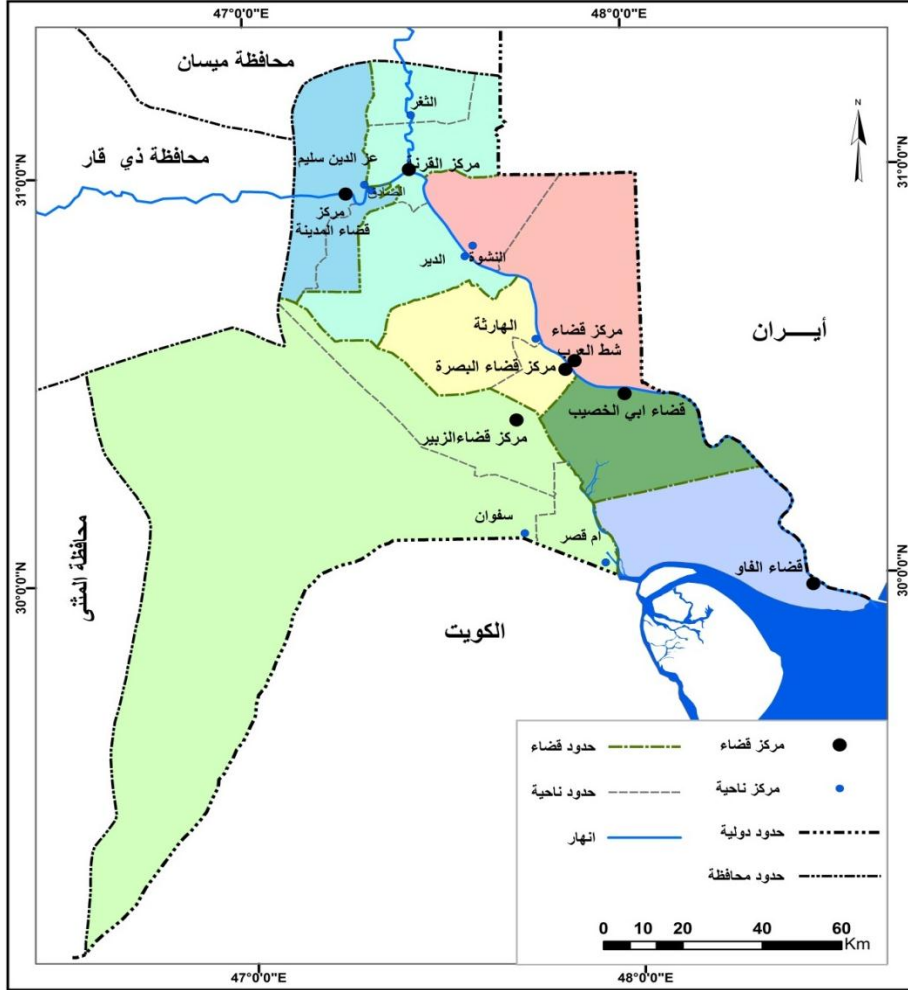
فرضية البحث : يفترض البحث ان هنالك جملة من المشكلات الصناعية ادت الى تدهور انتاج منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة.

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة اهم التحديات والمشكلات التي تواجه الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة وما هي الاسباب التي ادت الى تدهور هذه الصناعات ، مع اقتراح سبل لمعالجة تلك المشكلات.

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على منهجي الوصفي والكمي الذي اعتمد على تحليل البيانات والمعالجات الإحصائية.

حدود البحث : تتمثل حدود الدراسة المكانية بمحافظة البصرة التي تقع بين قوسي طول ٤٠ ' ٤٦ ° - ٣٠ ' ٤٨ ° شرقاً ، ودائرتي عرض ٢٩ ' ٥ ° - ٣١ ' ٢٠ ° شمالاً وتتمثل الحدود الجغرافية لمحافظة البصرة محافظة ميسان شمالاً ، ومحافظة ذي قار والمثنى من الشمال الغربي ، والخليج العربي ، والحدود السياسية للعراق مع الكويت من جهة الجنوب ، أما حدودها من الشرق فهي تمثل جزءاً من حدود العراق السياسية مع ايران ، كما في الخريطة (١) ، وتتكون من سبع أفضية (قضاء البصرة ، قضاء أبي الخصيب ، قضاء الزبير ، قضاء القرنة ، قضاء الفاو ، قضاء شط العرب ، قضاء المدينة) وتبلغ مساحتها ١٩٠٧٠ كم^٢ ، أما الحدود الزمانية، فقد اقتصرَت الدراسة على المدة الممتدة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

خريطة (١) خريطة محافظة البصرة الادارية



المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة البصرة الادارية ، ٢٠١٦.

اولا : التوزيع الجغرافي للصناعات الكيماوية في المحافظة

اذ يلاحظ من جدول (١) يبلغ عدد منشآت الماسنك والفلانكوت ٢٠ منشأة تركزت في قضاء الزبير في منطقة الاوركلي الشمالية ، اما عدد منشآت الغازات الصناعية والطبية فقد بلغت ١٢ منشأة موزعة على ثلاثة اقصية من محافظة البصرة وهي

قضاء البصرة بالمرتبة الاولى اذ كان نصيبه ست منشآت قد تركزت في مركز قضاء البصرة لكون منتجاتها كبيرة الحجم ثقيلة الوزن مقارنة مع المواد الاولى متمثلة بالهواء الجوي لهذا تتركز قرب السوق الذي يتمثل بمركز المحافظة لوجود عدة مستشفيات التي تستخدم هذا الغاز للعلاجات الطبية ، فضلا عن صناعة السفن في الجانب الايمن من شط العرب المتمثلة بالملزق البحري في

جدول (١)

التوزيع الجغرافي للصناعات الكيماوية وعدد العاملين فيها لمحافظة البصرة لعام ٢٠١٥

نوع الصناعة	عدد المنشآت	نسبة عدد المنشآت	الوحدات الادارية
الماسنك والفانكوت	٢٠	٣٧,٧٣%	قضاء الزبير
الغازات الصناعية والطبية	٦	١١,٣٢%	قضاء البصرة
	٥	٩,٤٤%	قضاء ابي الخصيب
	١	١,٨٨%	ناحية سفوان
البلاستيك	٥	٩,٤٤%	قضاء ابي الخصيب
	٢	٣,٧٨%	قضاء الزبير
الاصباغ	٤	٧,٥٤%	قضاء الزبير
	٢	٣,٧٨%	قضاء البصرة
تكرير الزيوت المستعملة	٣	٥,٦٧%	قضاء الزبير
المنظفات	٢	٣,٧٨%	قضاء ابي الخصيب
البتروكيماويات	١	١,٨٨%	قضاء الزبير
الاسمدة الكيماوية	١	١,٨٨%	ام قصر
التحليل الكيماوي	١	١,٨٨%	ناحية الهارثة
المجموع	٥٣	١٠٠%	-

المصدر: ١- وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الحاسبة، شعبة البيانات، ٢٠١٦.

٢- دائرة التنمية الصناعية في محافظة البصرة ، مدينة البصرة الصناعية،

٢٠١٦.

٣- الدراسة الميدانية ١١/٢/٢٠١٦.

منطقة الداكير الصناعية يضاف الى ذلك استخدام تلك الغازات من قبل بعض ورش الصيانة . اما قضاء ابي الخصيب فقد احتل المرتبة الثانية اذ بلغ نصيبه خمس منشآت شكل نسبة قدرها ٩,٤٤% من مجموع المنشآت الغازات الصناعية والطبية في المحافظة تركز هذه الصناعة في منطقة حمدان الصناعية ، لوجود عدة صناعات وورش صيانة تستخدم هذه الغازات مثل الحدادة وصيانة السيارات واجهزة التبريد ،فضلا عن قرب هذه المنطقة من مركز المحافظة ممكن نقل منتوجات هذه الصناعة بسهولة ، مما شجع على توسع في صناعة الغازات الصناعية والطبية ، واخيرا ناحية سفوان احتلت المرتبة الثالثة وبمنشأة واحد شكل نسبة قدرها ١,٨٨% من مجموع الصناعات الكيماوية في المحافظة أنشئت هذه المنشأة لتزويد ورش الحدادة وصيانة السيارات في المنطقة ، ان عدد منشآت البلاستيك قد بلغت سبع منشآت متركزة في قضائي ابي الخصيب والزيبر ، اذ بلغ نصيب قضاء ابي الخصيب خمس منشآت وارتبطت هذه الصناعة بتوفر البنى التحتية من طرق و طاقة كهربائية ولا يعد لها اي ارتباط بقربها الى السوق لوزنها الخفيف وسهولة نقلها ، اما الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية فتقع في مركز قضاء الزيبر ، ان عدد منشآت الاصباغ قد بلغت ست منشآت في المحافظة متركزة في قضاء الزيبر اذ احتل المرتبة الاولى بأربعة منشآت وشكل نسبة قدرها ٧,٥٤% من مجموع الصناعات الكيماوية في المحافظة ،اما مركز قضاء البصرة فقد شغل المرتبة الثانية بمنشأتين وشكل ما نسبته ٣,٧٨% من مجموع الصناعات الكيماوية في المحافظة ، وقد توطنت هذه الصناعة لتوفر البنى التحتية في مركز المحافظة ، اما صناعة تكرير الزيوت المستعملة فقد بلغ عدد منشآتها ثلاثة منشآت متوطنة في قضاء الزيبر شكلت نسبة بلغة ٥,٦٧% من مجموع الصناعات الكيماوية في المحافظة ، كما بلغ عدد منشآت المنظفات منشأتان تركزتا في قضاء ابي الخصيب شكلت نسبة قدرها ٣,٧٨% من مجموع الصناعات الكيماوية في المحافظة وكان سبب تركزها لتوفر البنى التحتية في منطقة حمدان الصناعية

وقربها من السوق. صناعة الاسمدة الكيماوية فقد انشئت في ناحية ام قصر، وكان سبب اختيار موقعها لتوفر المواد الاولية المتمثلة بمنتجات شركة غاز الجنوب وقرب مصادر الوقود المتمثلة بمشتقات النفطية من مصافي نفط الشعبية ، فضلا عن قربها من الاسواق العالمية عبر الموانئ البحرية وارتباطها بالمحافظات البلاد بواسطة شبكة من الطرق البرية ، اما منشأة التحليل الكيماوي والتي تقع ضمن منشأة الشركة العامة للصناعات الورقية في البصرة والتي تقع في قضاء البصرة ناحية الهارثة، اذ يتضح من خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لمنشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة

ثانيا : مشكلات الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة

تتبع أهمية هذا البحث من خلال ما تعرضت له هذه الصناعات من مشكلات ومعوقات واخذت تتفاقم في الآونة الأخيرة والتي ادت الى غلق كثير من منشآت الصناعات الكيماوية في المحافظة وهذا دليل على قصور الرؤية التنموية للحكومات التي تعاقبت على السلطة مما نجم عنها انهيار القاعدة الصناعية للبلاد التي تعد الاساس في التقدم الاقتصادي ، لذا اصبح من المهم دراسة هذه المشكلات لمحاولة وضع الحلول الناجعة لها ، ومن اهم هذه المشكلات هي :-

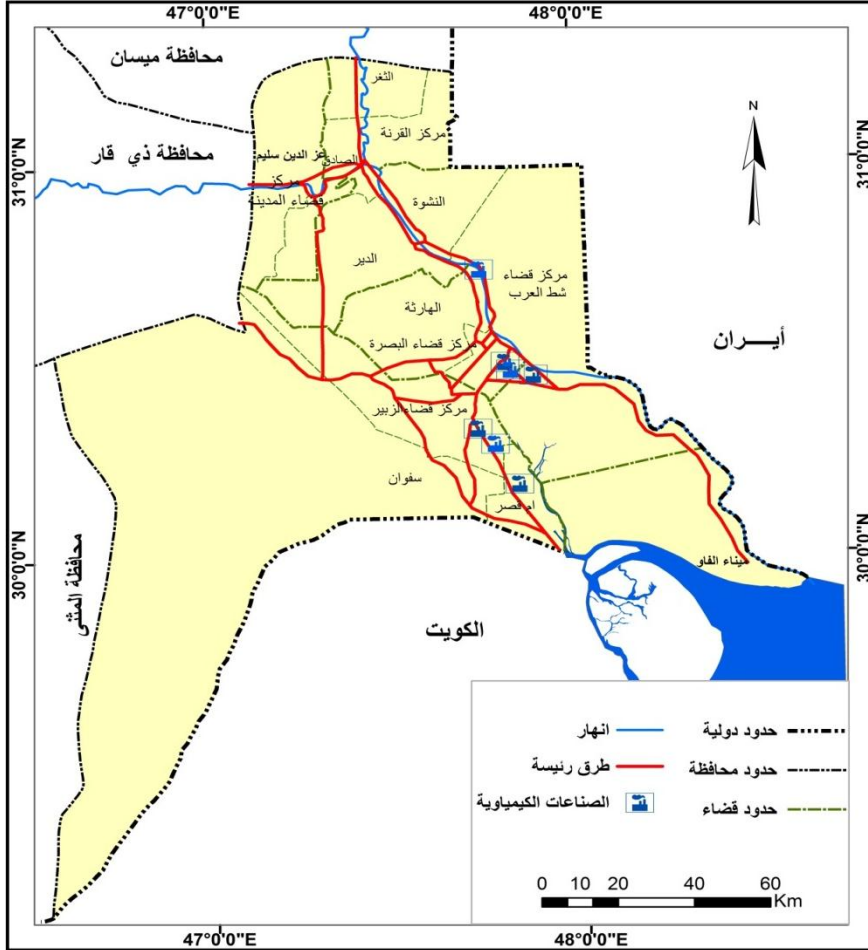
١- السياسات الحكومية

ان السياسات الحكومية في العراق ومحافظة البصرة اصبحت تمثل احد المشكلات التي تواجه الصناعة ، اذ هناك تقصير واضح من قبل الحكومة فيما يخص المواد المستوردة وعدم خضوعها الى التعرفة الكمركية والسيطرة النوعية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وانفتاح الباب على مصراعيه امام الاستيراد ، اذ لم توفر الحكومة الحماية اللازمة للمنتجات الصناعات الوطنية ، مما ادى الى تدهور القطاع الصناعي للبلاد ، ركزت استثماراتها على القطاع النفطي الذي يتميز بكونه القطاع

خريطة (٢)

التوزيع الجغرافي للصناعات الكيماوية في محافظة البصرة حسب الوحدات الادارية لعام

٢٠١٥



المصدر: ١- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، قسم التكنولوجيا والمعلومات، شعبة نظم المعلومات الجغرافي، ٢٠١٥.

٢- جدول (١).

الذي تعتمد عليه الحكومة في تمويل ميزانيات الدولة ، مما ادى الى ان يصبح الاقتصاد الوطني احادي الجانب لاعتماده على القطاع النفطي ، لغرض تحديد المشكلات الناجمة عن السياسات التجارية في العراق لابد من دراسة السياسات

التي طبقها العراق بشأن سياسة التصدير والاستيراد الصناعي ومدى تأثيرها على التنمية الصناعية في البلد وعلى هذا الاساس سنتناولها كالآتي:-

أ- سياسة التصدير الصناعي

تعتمد صادرات العراق على منتجات الخامات النفطية بالدرجة الاولى ، و ان اغلب الصادرات مواد خام نباتية او حيوانية ، اما السلع الصناعية غير النفطية فأنها تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات يتضح ذلك من خلال الجدول (٢) اذ يلاحظ ان صادرات السلع المصنعة لعام ٢٠٠٠ سجلت مبلغ وقدره ٦٠٢٣ الف دينار وشكلت نسبة ٦,٤% من مجموع الكلي لصادرات البلد ، اما عام ٢٠٠٦ فقد بلغت قيمة الصادرات السلع المصنعة ١٢٧٦٠٠٠٠ الف دينار ومثلت نسبة وقدرها ٠,٢٨% من مجموع صادرات البلد العامة ، اما عام ٢٠٠٩ فقد بلغت قيمة صادرات السلع المصنعة ١٣٤٥٥٠٠٠ الف دينار وشكلت نسبة وقدرها ٠,١٨% من مجموع العام للصادرات البلد ، وسجل عام ٢٠١٢ اعلى قيمة للصادرات المصنعة إلا ان شكل نسبة وقدرها ٠,٠٥% من مجموع الصادرات العراقية ، اما عام ٢٠١٤ فبلغت قيمة صادرات السلع المصنعة ٤٩٠٠٠٠٠٠ الف دينار ومثلت نسبة وقدرها ٠,٠٥% من المجموع العام للصادرات ، يتبين من العرض السابق ضعف مساهمة السلع المصنعة في الصادرات البلد لاعتماده على صادرات مواد الخام ، ولعدم انتهاج تخطيط سليم للسياسة التجارية بحيث لم تستجيب هذه السياسة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، ويعزو سبب الخلل لما تقدم الى تخلف العمليات الصناعية وعدم امتلاك التكنولوجيا ، مما ادى الى انخفاض كميات الانتاج ورداءة جودتها ، وارتفاع كلفتها وصعوبة منافسة منتجات الاجنبية المماثلة لها ، كما توجد بعض المعوقات الادارية والتنظيمية والاجراءات الكمركية ، فضلا عن ضعف تمويل ودعم لعمليات التصدير الصناعي ، اضافة الى قلة الحوافز التصديرية التي تقدم في بعض الدول للصناعات الناشئة لتشجيعها ومساعدتها في الاستمرار بالعمليات الانتاجية وزيادة قدرتها على المنافسة الخارجية ، كما ان

سياسة الحكومات التي تعاقبت على العراق اكتفت بصادرات النفط الخام واهملت تشجيع الصادرات غير النفطية وذلك عن طريق انعدام تحديد معايير التنمية الاقتصادية واهمال القطاع الخاص وعدم تشجيع الاستثمار في الصناعات البديلة للمستوردات ، ومن جهة اخرى فقد كان الركود الانتاج الصناعي اثره الواضح في هبوط الصادرات العراقية وفتح باب الاستيراد من الخارج لسد الفجوة المتزايدة بين زيادة الطلب الاستهلاكي وبين الانتاج المحلي^(١).

ونستخلص مما تقدم ان ضعف واختلال بنية هيكل التصدير الصناعي في العراق وصعوبة تطويره في الاجل القصير جعل العراق يعتمد على تصدير المواد الخام بسبب سياسات الحكومية المتبعة في البلاد ، فضلا عن تأثير بعض سياسات التجارية في المحيط الاقليمي التي عملت على تدمير القطاع الصناعي في البلد.

الجدول (٢)

مجموع صادرات العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٤) الف دينار

السنة	قيمة سلع المصنعة (١)	قيمة الصادرات العامة(٢)	نسبة (٢١١) %
٢٠٠٠	٦٠٢٣	٩٣٩٣٧	٦,٤
٢٠٠٦	١٢٧٦٠٠٠٠	٤٤٢٦٧٠٥٠٠٠	٠,٢٨
٢٠٠٩	١٣٤٥٥٠٠٠	٧٤٥٥٩٤٢٠٠٠	٠,١٨
٢٠١٢	٥٢٥٠٠٠٠٠	١٠٤٦٦٩٥٠٠٠٠٠	٠,٠٥
٢٠١٤	٤٩٠٠٠٠٠٠	٩٧٩٢١٨٠٠٠٠٠	٠,٠٥

المصدر: ١- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، مديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٩ ، ص ١٣٧.

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٤ - ٢٠١٦ ، الباب الثالث عشر احصاءات التجارة الخارجية، ٢٠١٧.

ب- سياسة الاستيراد الصناعي

تكتسب دراسة بنية الاستيرادات اهمية كبيرة لأنها تعكس الى حد كبير التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة وتتأثر بنية الاستيرادات السلعية بجملة من العوامل اهمها سياسة الدولة التجارية^(٢).

تساهم الاستيرادات الصناعية المتمثلة بالمكائن والمعدات ومستلزمات الانتاج في رفع معدلات النمو الصناعي ، وذلك من خلال تمكين القطاع الصناعي من الحصول على السلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج اللازمة لعملية التنمية الصناعية. يواجه العراق عدة مشكلات في الاستيراد الصناعي بما يتعلق بالتجهيزات الرأسمالية او مستلزمات الانتاج الصناعي وتكون على نوعين المشكلات الخارجية المتمثلة بالسياسات التجارية للدول الصناعية التي تعمل على عرقلت حصول الدول النامية على مستلزمات التنمية الصناعية التي يعد العراق من ضمنها ، سواء كان ذلك ما يتعلق في شروط التجهيز او اثمانها الباهظة او تقابل بالرفض للتصدير معدات الصناعية المتطورة ، اما المشكلات الداخلية والمتمثلة بالسياسة التجارية للبلد والافكار الاقتصادية التي تتبناها الحكومة.

ج - الاغراق التجاري

يعرف الاغراق التجاري بأنه ممارسة تؤدي الى فرض اسعار مختلفة على الزبائن مختلفين وهو ما يدعى بالتمييز السعري ويشير الى انه الشكل الاكثر شيوعا للتمييز السعري في التجارة الدولية اذ تعرض فيها المنشآت سعرا اقل لسلعها المصدرة مما تقرضه لنفس السلع المباعة محليا^(٣). لقد اثبتت بعض دراسات نقشي الإغراق التجاري في البلد الناجم عن سياسة حرية التجارة ، والتي تعد من اخطر المشكلات التي يوجهها الاقتصاد الوطني من خلال اغراق الاسواق بالسلع الاجنبية ذات المواصفات الرديئة والاسعار المنخفضة التي اصحبت عقبة كبيرة تعرقل النهوض بالقطاع الصناعي على المستوى العام والخاص. تفاقمت مشكلة الاغراق السلعي

في السوق العراقية بعد عام ٢٠٠٣ حتى تحولت الى معضلة جديدة تضاف الى

المعضلات التي يعانيها الاقتصاد العراقي نتيجة لتأخر الحكومات المتعاقبة على السلطة في معالجة مشكلة الاغراق ، اذ غابت التشريعات والاجراءات القانونية التي تحكم عمليات الاستيراد ، ويبدو ان هناك قوى اقليمية واخرى محلية لها مصالح خاصة من تضخيم عملية الاغراق هدفها تدمير القطاعين العام والخاص العراقيين من خلال خفض اسعار السلع المستوردة واحلالها تدريجيا محل السلعة العراقية المماثلة وابعادها تماما عن السوق فيما بعد تستقر الامور لصالح السلع المستوردة وهو ما يحصل الان بشكل تدريجي وكان البعض في الحكومة وخارجها يدافع عن ظاهرة الاغراق منطلقا من منهج اقتصاد السوق الذي تبنته سلطة الاحتلال^(٤). ان اغراق الاسواق بالسلع الصناعية يؤدي الى القضاء على صناعات التي تنتج سلعا مماثلة للسلع المستوردة وغير قادرة على الصمود امام منافسة هذه السلع مثل ما يحدث في الاسواق العراقية خلال مدة الدراسة اذ تعاني الصناعات من منافسة السلع الاجنبية المستوردة ولاسيما منتجات الصناعات الكيماوية ، من حيث الاسعار ونوعية الانتاج ، اذ يلاحظ من الجدول (٣) ان بعض السلع المستوردة تتنافس السلع المحلية لاسيما اسعارها تكون اقل كسلع الفلانكوت والشر والمنظفات والغازات الصناعية والطبية ، وضعف منافسة السلع المنتجة محليا ، ادى ذلك الى استفحال الاغراق التجاري وتفاقم المشكلة التي تواجه الصناعات الكيماوية ولهذا نشاهد التوقف شبه تام للصناعات الكيماوية في محافظة البصرة مثل الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية ، وبعض الصناعات المتوسطة والصغيرة المتمثلة بصناعة الماستك والفلانكوت وصناعة زيوت المحركات ، وصناعة الغازات الصناعية والطبية والاصباغ والبلاستيك والمنظفات ، اذ انخفض اعداد منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة من ٧٧ منشأة عام ٢٠١٢ الى ٥٣ منشأة عام ٢٠١٥ ، وتدني الانتاج الصناعي بسبب ضعف التسويق الناجمة عن هيمنة السلع الصناعية المستوردة على الاسواق العراقية وهذا بدوره ينعكس على كثرة اعداد البطالة خصوصا بعد توقف بعض الصناعات الصغيرة

٢- المادة الاولى

تعد محافظة البصرة غنية بثرواتها الطبيعية بالمواد الاولى المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي والاملاح والتي تكون من المواد الاولى الاساسية في الصناعات الكيماوية وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعات الكيماوية الى مواد اولية ثانوية تكون مواد مساعدة في العمليات الصناعية التي لا يمكن تأمينها محليا لهذا يضطر الى استيرادها من الخارج مثل الصناعات البتروكيماويات وصناعة تكرير الزيوت المستعملة ، وصناعة الغازات الصناعية والطبية ، وصناعة المنظفات ، وعلى الرغم من توفر هذه المواد إلا أن الصناعات الكيماوية تواجهها عدة عقبات في الحصول على المواد الاولى منها :-

أ- أن اعتماد بعض الصناعات الكيماوية على استيراد المواد الأولية الاساسية والمواد الاولى المساعدة (الثانوية) ينجم عنه الكثير من المساوئ ومنها أن استيراد تلك المواد من الخارج سوف يضيف أعباء على الصناعات الكيماوية ، فضلاً عن عدم ضمان استمرار تدفق المواد الاولى من الدول المصدرة بالحجم والوقت المحدد وهذا يتوقف على ظروف مختلفة منها طبيعة العلاقات التجارية بين العراق والدول المصدرة للمادة الأولية ، وعموماً أن عدم توفر المواد الأولية بصورة منتظمة في جميع الأوقات والظروف سواء كان المستورد منها أو المحلي سوف يعرض المشروع الصناعي إلى التوقف عن الإنتاج^(٥).

ب - تعاني هذه الصناعات من عدة صعوبات في الحصول على المواد الاولى بسبب ، غياب الدعم الحكومي في توفير المواد الاولى لهذه الصناعات سواء كانت محلية او مستوردة مما يجعل التجار الموردين يتحكمون بأثمانها ، مما يؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الاولى التي بدورها تنعكس على زيادة كلفة الانتاج وارتفاع اسعار السلع المنتجة يؤدي ذلك الى ضعف قدرة تلك المنتجات على منافسة السلع الصناعية المشابهة لها.

هـ- ان استيراد بعض المواد الاولية تحتاج الى موافقات وتصاريح امنية من قبل مؤسسات الامن الوطني والاستخبارات العسكرية لانها مواد محصورة لاستخدامها المزدوج التي يمكن ان تشترك في صناعة المتفجرات وهذا يحتاج الى وقت طويل وروتين ممل ، ويسبب تأخير وصول تلك المواد الى المنشآت الصناعية وتوقفها في بعض الاحيان.

٣- مشكلة انخفاض الإنتاج

ان الصناعات الكيماوية كغيرها من الصناعات الاخرى تواجه معوقات ومشكلات في الانتاج قد تشكل تهديدا لها ويمكن تحديد هذه المعوقات التي يعاني منها الانتاج الصناعي ، والتي تؤدي الى انخفاض الانتاج وعدم تطابق طاقة الانتاج الفعلية والتصميمية ، كما مبينة في الجدول (٤) اذ يوضح معدلات نسب الطاقات الانتاجية المعطلة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

يتبن لنا مقدار معدلات نسب الطاقة الانتاجية المعطلة في منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة وفق المعطيات التالية:-

أ- الطاقة التصميمية المعطلة

وهي الطاقة التصميمية للمنشآت الصناعات الكيماوية غير المستغلة والتي تم استخراجها وفق المعادلة الاتية :-^(٦)

نسبة الطاقة التصميمية المعطلة = ١٠٠ - نسبة الطاقة المستغلة

ووفقا لمعطيات الجدول (٤) يمكننا تقسيمها الى فئات على النحو الاتي:-

- الفئة الاولى التي تتراوح معدلات نسبة الطاقة المعطلة بين (٤٠% - ٦٠%) اذ ضمت هذه الفئة صناعة تكرير الزيوت المستعملة ، والاصباغ ، الغازات الصناعية والطبية .

- الفئة الثانية التي تتراوح معدلات نسبة الطاقة المعطلة بين (٦١% - ٨٠%) والتي ضمت الصناعات البلاستيك ، والاغذية الزراعية ، والاسمدة الجنوبية ،

المنظفات.

٢٠١٥
٢٠١٤
٢٠١٣
٢٠١٢
٢٠١١
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧
٢٠٠٦
٢٠٠٥
٢٠٠٤
٢٠٠٣
٢٠٠٢
٢٠٠١
٢٠٠٠

٢٠١٥
٢٠١٤
٢٠١٣
٢٠١٢
٢٠١١
٢٠١٠
٢٠٠٩
٢٠٠٨
٢٠٠٧
٢٠٠٦
٢٠٠٥
٢٠٠٤
٢٠٠٣
٢٠٠٢
٢٠٠١
٢٠٠٠

٣٤٠

- الفئة الثالثة التي تتراوح معدلات نسبة الطاقة المعطلة بين (٨١ % - ١٠٠ %) تضمنت هذه الفئة اغلب منشآت الصناعات الكيماوية قيد البحث ، اذ استحوذ مصنع الصودا الكاوية على المرتبة الاولى اذ بلغ معدل نسبة الطاقة التصميمية المعطلة ٩٨,٢٧ % اي مقدار الطاقة المستغلة بلغت ١,٧٣ % من الطاقة التصميمية ، واحتل المرتبة الثانية وحدة الكلور اذ بلغ معدل نسبة الطاقة التصميمية المعطلة ٩٦,٠٣ % ، اذ بلغ معدل نسبة الطاقات المستغلة ٣,٩٧ % من الطاقة التصميمية للوحدة ، كما شغلت منشأة التحليل الكيماوي في معمل ورق البصرة المرتبة الثالثة ، اذ بلغ معدل نسبة الطاقة التصميمية المعطلة ٩٤,٥٦ % وبلغ معدل الطاقة المستغلة ٥,٤٤ % من الطاقة التصميمية ، اما منشأة الاتلين عالي الكثافة فقد احتل المرتبة الرابعة

الجدول (٤)

معدل الطاقة الانتاجية ونسبها المستغلة والمعطلة للصناعات الكيماوية في محافظة البصرة

للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٠)

الصناعة	التصميمية (١)	الفعلية (٢)	نسبة الطاقة المستغلة (١٢)	نسبة الطاقة التصميمية المعطلة
الاسمدة الجنوبية	١٠٥٦٠٠٠	٢٧٧٠٠٠	٢٦,٢٣ %	٧٣,٧٧ %
مصنع الاتلين	١٣٢٠٠٠	٢٢٥٨٢	١٧,١١ %	٨٢,٨٩ %
الاتلين عالي الكثافة	٣٠٠٠٠	٤٩٨٨	١٦,٦٣ %	٨٣,٣٧ %
الاتلين واطى الكثافة	٦٠٠٠٠	١٠٩٥٨	١٨,٢٦ %	٨١,٧٤ %
وحدة الكلور	٤٢٠٠٠	١٦٦٤	٣,٩٦ %	٩٦,٠٤ %
وحدة الصودا الكاوية	٨٤٠٠٠	١٤٥٣	١,٧٣ %	٩٨,٢٧ %
الأغطية الزراعية	١٥٠٠٠	٣٩٧٤	٢٦,٤٩ %	٧٣,٥١ %
التحليل الكيماوي	١٨٠٠٠	٩٧٨	٥,٤٣ %	٩٤,٥٧ %
الماسك والفلايوت	٥٤٣٥٤	٩٨٧٥	١٨,١٦ %	٨١,٨٤ %
الغازات الصناعية والطبية	٢٣٨٤٢	١٢٣٦٤	٥١,٨٦ %	٤٨,١٤ %
البلاستيك	٨٠٠٨	٢٤٨٦	٣١,٠٤ %	٦٨,٩٦ %
الاصباغ	١٠٥٥٦	٥١٣٤	٤٨,٦٤ %	٥١,٣٦ %
تكرير الزيوت المستعملة	٢٣٦٦٠	١٣١٩٣	٥٥,٧٦ %	٤٤,٢٤ %

المنظفات	٩١٠	٢٦٠	%٢٨,٥٧	%٧١,٤٣
----------	-----	-----	--------	--------

المصدر: ١- وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الحاسبة ،
شعبة البيانات ، ٢٠١٦. ٢- دائرة التنمية الصناعية في محافظة البصرة ، مدينة البصرة
الصناعية ، ٢٠١٦. ٣- الشركة العامة لصناعة الاسمدة الكيماوية ، الشركة العامة
للصناعات البتروكيماوية ، التحليل الكيماوي ، اقسام التخطيط والمتابعة ، ٢٠١٦.

٤- الدراسة الميدانية ٢٠١٦/٢/١١

اذا كان معدل نسبة الطاقة التصميمية المعطلة ٨٣,٣٧% من الطاقة التصميمية
للمنشأة وعمل بنسبة معدلها ١٦,٦٣% من طاقة التصميمية للمنشأة ، اما منشأة
الاثلين فقد شغلت المرتبة الخامسة اذ بلغ معدل نسبة الطاقة التصميمية المعطلة
٨٢,٨٩% ، بلغ معدل نسبة الطاقات المستغلة ١٧,١١% من الطاقة التصميمية
للمنشأة ، واحتلت منشأة الاثلين واطى الكثافة المرتبة السادسة اذ بلغ معدل نسبة
الطاقة التصميمية المعطلة ٨١,٧٣% ، وبلغ معدل نسبة الطاقات المستغلة
١٨,٢٧% من الطاقة التصميمية للمنشأة ، اما المرتبة السابعة فكانت من نصيب
الشركة العامة الاسمدة الجنوبية و منشأة الأغذية الزراعية اذ بلغ معدل نسبة
الطاقة التصميمية المعطلة (٧٣,٧٧% ، ٧٣,٥٠%) على التوالي وبلغ معدل
نسبة الطاقة المستغلة (٢٦,٣٣% ، ٢٦,٥٠%) من الطاقة التصميمية.

اما الطاقة التصميمية لمنشآت الصناعات الكيماوية للقطاع الخاص فقد بلغت
الطاقة التصميمية المعطلة في منشآت الصناعة الماستك والفلايوكوت ٨١,٨٤%
من الطاقة التصميمية وبذلك بلغت نسبة الطاقة المستغلة ١٨,١٦% ، كما بلغت
الطاقة المعطلة لمنشآت الصناعة الغازات الصناعية والطبية ٤٨,١٤% من الطاقة
التصميمية ، اذ تعمل تلك المنشآت بنسبة ٥١,٨٦% من الطاقة التصميمية ، اما
منشآت صناعة البلاستيك فقد بلغت الطاقة المعطلة ٦٨,٩٦% من الطاقة
التصميمية اذ عملت بنسبة ٣١,٠٤% من الطاقة التصميمية ، كما بلغت الطاقة
المعطلة ٥١,٣٦% لمنشآت صناعة الاصباغ وتعمل بطاقة مستغلة قدرها

٤٨،٦٤ % ، اما صناعة تكرير الزيوت المستعملة فقد بلغت الطاقة المعطلة ٤٤،٢٤ % من الطاقة التصميمية ونسبة الطاقة المستغلة بلغت ٥٥،٧٦ % ، اما صناعة المنظفات فقد بلغت الطاقة المعطلة ٧١،٤٣ % من الطاقة التصميمية وهي بذلك تعمل بطاقة مستغلة نسبتها ٢٨،٥٧ %.

٤ - مشكلة انخفاض انتاجية العامل

تعرف الانتاجية بانها كفاءة اداء العاملين في استغلال الطاقة المتاحة للمكانن والاستخدام الامثل للموارد من مواد اولية وخدمية تساهم في رفع كميات الانتاج^(٧). تعد انتاجية العامل من المؤشرات الاقتصادية المهمة ، التي تبين مدى اسهام العامل الواحد في كمية الانتاج او القيمة المضافة كما انها تعكس مدى كفاءة اداء العاملين في المنشآت الصناعية . ويمكن تعريف إنتاجية العامل على أنها نسبة المخرجات إلى عنصر العمل وتمثل المخرجات قيمة أو كمية الإنتاج بينما عنصر العمل عدد العاملين أو مقدار الأجور والرواتب أو الوقت المبذول من العاملين في الإنتاج وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على إنتاجية العامل فقد تكون ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية أو ذات طبيعة علمية وتقنية وتنظيمية وعوامل طبيعية ، وتلعب إنتاجية العمل دورا رئيسا في المفاضلة بين نوعية العاملين من حيث التدريب والمهارة^(٨). تعد انتاجية العامل وسيلة لمقارنة كفاءة المنشآت الصناعية للفترات زمنية مختلفة ، ومن خلالها يمكن نشخص طبيعة المشكلة ومعالجتها ويمكن احتساب انتاجية العمل بعدة مقاييس ولتقادي بعض المشكلات الحسابية سوف نعتمد على القيم النقدية واستخدام معادلة انتاجية العامل^(*) اذ يتبين من الجدول (٥) وشكل (١) ان انتاجية العامل في منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة تتصف بأنها متذبذبة خلال مدة الدراسة اذ بلغت ٨٨٣٠ الف دينار لعام ٢٠٠٠ ، اما عام ٢٠٠٣ فقد انخفضت اذ بلغت ٥١٤١ الف دينار

وبمعدل نمو سنوي سلبي بلغ -١٦,٠٦% ، يعزى ذلك الى انخفاض كمية الانتاج بسبب التوقعات التي تعرضت لها منشآت الصناعية بصورة عامة ابان حرب الخليج الثالثة ، اما عام ٢٠٠٦ فقد لوحظ ارتفاع انتاجية العامل اذ بلغت ٢٠٣٥٥ الف دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ ٥٨,٠٢% ، بسبب ارتفاع قيمة الانتاج الناجمة عن ارتفاع اسعار المنتجات الذي يعزى الى التضخم الاقتصادي ، واستمرت على نفس الوتيرة خلال مدة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ اذ بلغت ٢٣٣٦١ الف دينار وبمعدل نمو بلغ ٤,٤٦% ، ثم اخذت انتاجية العامل بالانخفاض اذ بلغت ١٧٦١٧ الف دينار لعام ٢٠١٢ وبمعدل -٩,١٤% ، اما عام ٢٠١٥ فبلغت ٤٩٨٠ الف دينار وبمعدل -٣٤,٥٧% .

يتبين لنا من العرض السابق انخفاض قيمة انتاجية العامل لمنشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة ويعزى ذلك الى تأثير العديد من العوامل منها:-

الجدول (٥)

تذبذب انتاجية العامل ومعدل نموها للصناعات الكيماوية في محافظة البصرة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

(٢٠١٥) الف دينار

السنة	عدد العاملين	قيمة الانتاج	انتاجية العامل	معدل النمو السنوي**
٢٠٠٠	٥٦٣١	٤٩٧٢٧١٤٢	٨٨٣٠	-
٢٠٠٣	٦١٤١	٣١٥٧٦٦١٧	٥١٤١	-١٦,٠٦%
٢٠٠٦	٦١٥٣	١٢٥٢٤٦٩٦٩	٢٠٣٥٥	٥٨,٠٢%
٢٠٠٩	٨١٣٧	١٩٠٠٩٤٨٠٠	٢٣٣٦١	٤,٤٦%
٢٠١٢	٨٠٤٢	١٤١٦٨٢٤٠٣	١٧٦١٧	-٩,١٤%
٢٠١٥	٧٢٦٩	٣٦٢٠١٢٩٧	٤٩٨٠	-٣٤,٥٧%

(**) تم استخراج معدل نمو السنوي المركب وفق المعادلة التالية :-حيث ان : r = معدل النمو السنوي

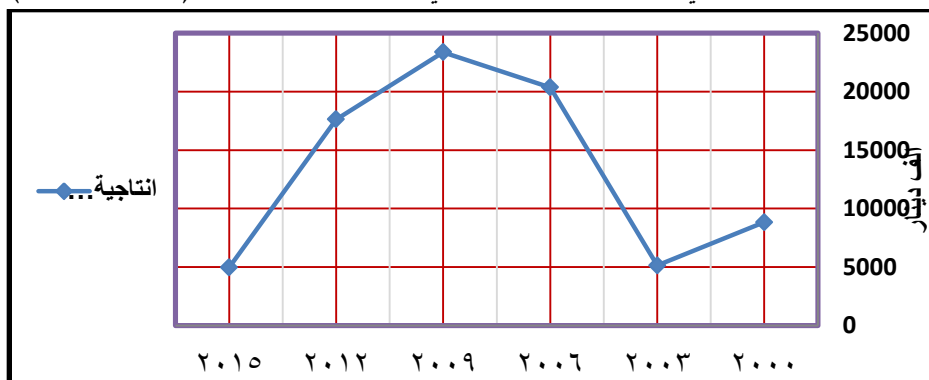
المركب ، x_1 = العدد السابق $r = \sqrt[n]{\frac{x_2}{x_1}} - 1$ $\times 100$ = العدد اللاحق ، n = عدد السنوات بين

العددين المصدر : مدحت القرشي ، الاقتصاد الصناعي ، ط٢ ، دار وائل للنشر ، عمان ،

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم تكنولوجيا المعلومات ، شعبة الانظمة والبرامج ، ٢٠١٦.

الشكل (١)

قيمة انتاجية العاملين في الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٠)



المصدر: الجدول (٥).

أ- توقف المنشآت الصناعية عن العمل لفترات طويلة بسبب ايام العطل والمناسبات على طوال العام وعدم استغلال الوقت في العمل المنتج أي ان الانتاج الذي تحصل عليه المنشأة في المدة المعينة تقل عن التي ينبغي الحصول عليها .

ب- لقد تم إلغاء نظام الحوافز الذي كان سابقا معمول بها في المنشآت الصناعية التي كان يهدف الى زيادة معدل انتاج العامل عن طريق تشجيعه على بذل طاقة اكبر في عمله وما يبذلونه من جهد وطاقة في الانتاج .

ج- ان بعض المنشآت الصناعية تعمل بصورة موسمية كما في منشآت صناعة الماسنك والفلانكوت وتكرير الزيوت المستعملة مما يقلل المعدل السنوي لإنتاجية العامل لتخللها فترات توقف وتقليل كميات الانتاج مواكبة مع الطلب .

د- تتخفص قدرة الانتاج للعامل الواحد ، وذلك بسبب انخفاض مستواه العلمي والثقافي ، وقلة الوعي الصناعي ، اضافة الى عدم اعتناء القطاع الخاص بالتدريب المهني ويتم تدريب الايدي العاملة عادة اثناء مزاولتهم الفعالية للعمل تحت اشراف

بسبب تكدس منتجاتها ، مما أدى الى غلق كثير من المنشآت الصناعية بسبب هذه المنتجات التي تكون غير مطابقة للمواصفات القياسية ، ان اسباب تردي نوعية الصناعات الكيماوية في المحافظة ناجمة عن :-

أ- عدم ضبط مكونات المواد الأولية المستخدمة طبقا للمواصفات القياسية أو استخدام مواد غير مناسبة ، او عن طريق تغيير نسب المواد الداخلة في الانتاج مما يؤدي الى تدرى النوعية.

ب- تقادم الآلات والمكائن المستخدمة في الانتاج وعدم صلاحية بعضها للعمل.

ج- غياب دور اجهزة الرقابة المختصة من اجل ضبط النوعية والجودة وعدم اخضاع المنشآت الصناعية للقطاع الخاص الى مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لمساعدتها للمحافظة على صناعة المنتجات وفقا للمعايير بالحدود المطلوبة.

د- ضعف المستوى الفني والوعي الثقافي والاجتماعي لعدد غير قليل من مالكي المشاريع الصناعية التي تظهر فيها منتجات بنوعيات رديئة ، والتي هدفها فقط الارباح غير آخذه بنظر الاعتبار النوعية وجودة المنتج لتحقيق المصالح الخاصة.

هـ- التغيير الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ واعتماد مبدأ سياسة الباب المفتوح ، وانفتاح الاسواق المحلية امام الاستيرادات من مختلف المصادر ، مما ادى ذلك الى تغيير في دول الاستيراد التقليدية الى دول اخرى من مصادر لم تكن معروفة سابقا بقدرتها على تجهيز المواد الاولية التي اتجهت اليها مؤخرا بعض المنشآت الصناعية ، الذي انعكس بشكل واضح على الصناعة وانخفاض مستوى نوعيتها.

٦- المشكلات الادارية والتنظيمية

ان التطور في الكفاءة الادارية لا بد ان يسير جنباً الى جنب مع التحسينات في مستوى الانتاج إذ لا بد من توفر الكفاءة التنظيمية والقدرة الادارية لغرض الحصول على المزيد من الناتج بنفس القدر من المعدات الرأسمالية وبنفس الطرائق الفنية في

الانتاج ، ان الارتفاع بمستوى الانتاجية في الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة رهن الارتفاع بمستوى الكفاءة التنظيمية والادارية .

ان كفاءة التشغيل اصبحت ترتبط بكفاءة الانظمة الادارية الموجودة ، ولذلك لا بد من انشاء هذه الانظمة جنبا الى جنب مع انشاء المباني وتركيب الآلات ، والتي تتمثل بالقيادات الادارية قادرة على قيادة كافة أنشطة المشروع وفي جميع المستويات الادارية ابتداءً من رؤساء العمال وحتى اعضاء مجلس الادارة^(١٠)، وعلى الرغم من اهمية الامور التنظيمية، إلا ان منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة تعاني من عدة مشكلات ادارية وتنظيمية والتي تتلخص بالاتي:-

أ- تغييب دور الكفاءات التنظيمية والخبرات الادارية ، في محافظة البصرة على الرغم من توفرها ، بسبب الفساد الاداري الذي ضاعف من حدة المشكلات الادارية والتنظيمية التي تواجهها المنشآت الصناعية في محافظة البصرة وهذا ما يلاحظ في منشآت الصناعات الكيماوية في القطاع العام .

ب- ان هناك تلوؤ كبير في العمليات الصناعية ناجمة عن ضعف الادارات القائمة على رئاسة مجالس المنشآت الصناعية على الرغم من توفر هياكل ادارية ضخمة في المنشآت الصناعية في محافظة البصرة والتأكيد على اهمية تطبيق قسمي الادارة والتنظيم ، التي اصبحتا من سمات منشآت الصناعية الحديثة ، لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوخاة ، فلا بد ان يكون هناك نظام إداري كفوء ، إلا إن المشكلة الادارية باتت واضحة للعيان لكل متتبع ومدرّك لأهمية الادارية والتنظيمية للمنشآت الصناعية ، واصبح متعارف لدينا ان بعض الاشخاص ضعاف النفوس يساوم المسؤولون التنفيذيين لكي يضمن بقائه برئاسة المنشأة ، و هذا ناجم عن ضعف الجهاز الحكومي والادارة المُتبعة والتي وضعت الامور في

غير نصابها مما حدى بهؤلاء الاشخاص ان ي نهجوا نهجا لا يحقق الرسالة التي نصبوا من اجلها.

ج- اغفال اصحاب المنشآت الصناعية عن اهمية الاداريين ، اذ ينصرف اهتمامهم على الجانب الانتاجي ولا يهتم بالجانب الاداري اذ يعده غير مهم للعمليات الصناعية ، حيث يقوم اصحاب المشاريع الصناعية باستيراد احدث وافخم المكنائن والآلات الصناعية وتشغيل المهندسين والفنيين لتحقيق الانتاج الاكيد دون الاهتمام بالإداريين اعتقاداً منهم بعدم ضرورة دورهم اذ تبين من الدراسة الميدانية ان هناك بعض العاملين يمارسون وظيفتين الفني والاداري في نفس الوقت كما في منشآت الصناعات الكيماوية في القطاع الخاص.

د- ان ضعف في القدرات الادارية لدى اصحاب المشاريع الصناعية ويتضح ذلك من خلال عدم استفادتهم من متطلبات الادارة الحديثة اللازمة لإدارة التشغيل والانتاج مما يؤدي الى تميز اعمالهم بضعف التخطيط في هذا المجالات ، ويرتبط بالمستوى التعليمي والخبرات العملية فالبعض اقام مشروعاتهم على ضوء بعض الخبرات دون معرفة تامة بالعديد من الاشتراطات التي يتعين بها صاحب المشروع من مهارات^(١١).

هـ- فضلا عن عدم الفصل بين ملكية المشروع الصناعي وإدارته وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص حيث يتم إدارة هذه المشاريع طبقا لمبدأ الربح السريع بغض النظر عن أي عوامل اقتصادية أو أي عوامل أخرى مما يؤدي إلى الكثير من المشكلات أمام الصناعة منها ضعف الإدارة وتدني مستوى الإنتاجية وعدم القدرة على إحداث أي تطور تقني أو علمي في الصناعة^(١٢) ، اضافة الى ذلك عدم تعاونهم مع الاجهزة الحكومية المسؤولة عن الاحصاء لتزويدهم بالبيانات السليمة مما يسبب ضعف قاعدة البيانات التي يعتمد عليها في عملية التخطيط لتنمية هذه الصناعات وتحديد احتياجاتها الفنية والادارية بصورة دقيقة.



٧- مشكلات التسويق

تحتاج المشاريع الصناعية كغيرها من المشاريع الاقتصادية الى اسواق لتصريف منتجاتها لضمان ديمومة انتاجها واستمراره وان عملية التسويق تواجه صعوبات ومعوقات ومشكلات تحد من نموها وازدهارها وتطورها وهذه المشكلات تشكل تهديدا لها سيما بعد انفتاح الاسواق وحرية التجارة وصعوبة المنافسة ويمكن تحديد هذه صعوبات ومشكلات التسويق التي تعاني منها الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة على النحو الاتي:-

أ- تتعرض الاسواق لبعض المشكلات التسويقية منها ادارية وامنية ، ان نظام تسويق منتجات الكيماوية المتمثلة بالأغذية الزراعية والاسمدة الكيماوية ، اذ يتسم بالروتين وسلسلة المراجعات وخاصة البيع المباشر للفلاحين ، مما يسبب التذمر والعزوف عن الشراء من الشركات واللجوء الى الاسواق التجارية وفقدان الشركات زبائنهم ، فضلا عن السياسة التجارية التي توفر تلك المنتجات في الاسواق بأسعار تنافسية اضافة الى الفساد الاداري الذي يؤدي الى استيراد المنتجات من الخارج على الرغم من توفرها محليا وبأثمان اقل وبنوعية افضل ، لكن يتم التعاقد على توريدها من الخارج مقابل عمولات وصفقات مشبوهة كاستيراد مادة الكلور في تعقيم مياه الاسالة من الخارج وبأثمان اعلى مما هو متوفر في الاسواق المحلية التي كانت تزود من قبل الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية لأغلب محطات مياه الاسالة في البلد ، كما اتجهت بعض منشآت الدولة على توريد المواد الكيماوية كالصودا الكاوية والكلور والنيتروجين من الخارج التي تدخل كمواد مساعدة في الصناعات النفطية او توليد الطاقة الكهربائية على رغم من توفرها وتوجيهات المركزية للحكومة على عدم استيراد المنتجات المتوفرة محليا دعما للصناعات المحلية ، لكن الفساد الاداري والمالي حال دون ذلك.

ب- يعد صغر حجم السوق نسبيا لبعض الصناعات الكبيرة من المعوقات الاساسية للتنمية لان مثل هذه الاسواق قد تعجز في كثير من الاحيان عن

٣٥٠



استيعاب كافة الانتاج المحلي سيما بعد التطورات التي حدثت في الاساليب الفنية المطبقة في الانتاج الصناعي ، بما يترتب على ذلك من تحديد ضرورة حجم الانتاج للصناعات الكبيرة اي هو ما دون الحجم الاقتصادي الامثل الأمر الذي يؤدي بدوره الى الارتفاع بتكاليف الانتاج واسعار المنتجات يضاف الى ذلك انه لا يمكن اقامة بعض الصناعات الكبيرة كالصناعات البتروكيمياوية إلا اذا توفرت لها اسواق كبيرة تكفي لتسويق منتجاتها نظرا للسعة الانتاجية الكبيرة التي تتسم بها هذه الصناعات.

ج- لا تحظى منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة بفرص كبيرة في دخولها الاسواق التصديرية لضعف قدرتها التسويقية والترويجية بتلك الاسواق ، فضلا عن المعرقات التي تضعها الدول المتقدمة اتجاه التصدير الصناعي للدول النامية.

د- تعاني عملية تسويق منتجات الصناعات الكيماوية من منافسة السلع الاجنبية للسلع المحلية ، بسبب بقاء الحدود الدولية مفتوحة امام دخول المنتجات الاجنبية المماثلة دون رقابة وتعطيل دور المنشآت ذات العلاقة مع الكمارك (الامن الاقتصادي ، جهاز التقييس والسيطرة النوعية ، دوائر الرقابة الصحية والبيئية) ادى الى اغراق السوق بسلع رخيصة ورديئة غير رصينة المنشأ ، وتراجع الانتاج المحلي للصناعة لان المنافسة السعرية لصالح السلع المستوردة ، مما ادى الى توقف او انخفاض الانتاج في العديد من السلع التي اصبحت غير قادرة على التصريف بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج^(١٣) ، مثل صناعات الاصباغ والماستك والفلانكوت والمنظفات ، وصناعة الغازات الصناعية والطبية التي اخذت تستورد بوساطة الصهاريج من دول الجوار ، فضلا عن بعض الميول الشخصية للسلع الاجنبية وتفضيلها على السلع المحلية بسبب ارتفاع جودتها من ناحية وتأثرهم بالإعلانات ووسائل الدعاية الاخرى التي يقوم بها منتجو هذه السلع ، مما تؤثر

هـ- لا يتصف الانتاج فان الانتاج الصناعي المحلي ليس بالنوعية الممتازة مقارنة بالمنتجات المماثلة المستوردة ، لاسيما منتجات الصناعات الكيماوية في القطاع الخاص التي تتصف بضعف الخبرات في اكتساب مهارات تحسين وسائل التعبئة والتغليف لمنتجاتها من جانب واستخدام الوسائل اليدوية من جانب آخر ، كما في منشآت صناعة الماسك والفلايكوت .

و- قلة وعي المواطنين بالنسبة لشراء منتجات الصناعات الوطنية ، اذ يفضل المواطن السلع الاجنبية الرخيصة ، اضافة الى جودة التعبئة والتغليف لكنها ذات نوعيات رديئة مقارنة بالمنتجات الوطنية ، اذ تم دخول تلك السلع دون فحص السيطرة النوعية ، وكانت هناك صناعات حسب الطلب وبالموصفات من قبل التجار الموردين ، اذ كان مواصفات المطلوبة للتجار التي لا يترتب عليه تكاليف عالية بغض النظر عن النوعية ، مراعاة الى ارباحهم الخاصة على حساب الجودة.

ز- ضعف القوة والقدرة الشرائية لسكان المحافظة ، لاسيما بعد انهيار اسعار النفط عام ٢٠١٤ ، فضلا عن اتباع الدولة سياسة النقشف التي اثرت في حجم السوق للمحافظة.

٨- مشكلة التكنولوجيا

تتبع اهمية التكنولوجيا في مجال الصناعي لكونها الأساليب العلمية الحديثة التي تستخدم وسائل ذات تقنية متطورة والتي تعمل على زيادة الانتاج وخفض التكاليف وتحسين النوعية ، وان الصناعات الكيماوية تقوم على استخدام التكنولوجيا اذ تصنف ضمن الصناعات عالية التقنية .

وبالإمكان تحديد مفهوم التكنولوجيا بأنه حصيلة التفاعل المستمر بين الانسان والطبيعة ، تلك الحصيلة التي تزيد من كفاءة هذا التفاعل بهدف زيادة الانتاج او تحسين نوعيته او تقليل الجهد الانساني المبذول وكما جاء في تعريف مفهوم التكنولوجيا مجموعة معارف او الخبرات والمهارات الضرورية لإنتاج السلع على

لغرض الحصول على التكنولوجيا يستلزم نقلها وان عملية نقل التكنولوجيا تعني نقل المعرفة والدراسة العلمية والفنية الى واقع التطبيق الفعلي والاستفادة منها في زيادة الانتاج الصناعي وتحسين نوعيته وتقليل كلفته عن طريق تطوير الآلات والمكائن وتحسين ظروف وأساليب الانتاج وتنظيم ادارته وادخال مواد جديدة واستبدال القديم منها لتسهيل عمليات الانتاج الصناعي وتطوير الكوادر علمياً وعملياً^(١٥) ، تعاني منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة من قدم الآلات والمكائن وذلك لعدم تأسيس منشآت الصناعية في القطاع العام في سبعينيات القرن العشرين. ان هذا التخلف التكنولوجي في الانتاج الصناعي كان بسبب اتساع الفجوة العلمية والتقنية بينه وبين دول العالم في مجال التطور الصناعي ، بسبب عزلة العراق عن العالم اثناء مدة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من قبل مجلس الامن الدولي طوال عقد تسعينيات القرن الماضي مما جعله يتخلف عن ركب التطور التكنولوجي ، لاسيما في المجال الصناعي ، لأهمية هذه المشكلة سيتم مناقشتها للوقوف على اهم معوقات للحصول على التكنولوجيا من قبل منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة على النحو الاتي:-

أ- ان عملية تطوير التكنولوجيا في منشآت الصناعات الكيماوية في القطاع العام تستلزم كوادر عمالية فنية تجيد استخدام المكائن والمعدات الحديثة المتطورة لذا تتطلب مهارات وخبرات فنية عالية والتي من الممكن الحصول عليها بدورات تدريبية وتأهيلية في الدول المتقدم صناعياً ، ولكن تواجه معوقات بسبب الفساد الاقتصادي الذي يعمل على ارسال الاداريين بدل الفنيين في دورات اختصاص الفنيين ويكون الانتقاء شخصي محاباة المصالح الشخصية ومساومات المالية مع الاشخاص المسؤولين ، مما يفوت على منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة فرصة الانتفاع بالخبرات والمهارات التي ارسلوا من اجلها ، وهدر اموال طائلة على هذه الدورات ، فضلا عن صعوبة اختيار مستويات التكنولوجيا الملائمة

ويطلب ذلك تحديد ودراسة الاحتياجات التكنولوجية للتعرف على نوع التكنولوجيا الملائمة في ضوء تطور القوى المنتجة ومدى توفر الشروط اللازمة لتكيف البيئة وضمان نجاح عملية التطبيق الكفاء للتكنولوجيا المنقولة^(١٦).

ب- ارتفاع كلف استيراد المكائن والمعدات من جهة ، وصعوبة تدريب وتأهيل الكوادر الفنية على استخدام هذه المكائن والمعدات الحديثة من جهة اخرى ، وان القطاع الخاص اصلا يستخدم العاملين غير المؤهلين علميا ، فضلا عن استخدام الايدي العاملة الوافدة لانخفاض الاجور ، مما يكون حجر عثرة في استيعابها لاستخدام التقنية الحديثة ، فضلا عن المعوقات الكمركية في توريد تلك المكائن والمعدات واستيراد ادواتها الاحتياطية ، ولهذا فلا قدرة للقطاع الخاص على اقتنائها.

ج- عدم ادراك المسؤولين اهمية انتقال التكنولوجيا وتطويعها في البلد اذ يعمل بعضهم على عدم اشراك ايدي العاملة المحلية بالمشاريع الحديثة اعتقاداً منه عدم قدرة تلك الايدي على التعامل مع التكنولوجيا وانجاز المشروع وذلك لقلة وعي هؤلاء المسؤولين اهمية نقل التكنولوجيا حتى لو رافقها حالات تأخير شريطة ان يكتسبون الفنيين المحليين هذه المعرفة التكنولوجية على الامد البعيد والانتفاع بها مستقبلا.

٩- مشكلة النقل

تتباين معاناة منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة بالنسبة لمشكلة النقل فالمنشآت الصناعية التي تقع قرب مركز المحافظة في منطقة حمدان الصناعية ، والبردية الصناعية ، ومنطقة الصناعة والتخزين كمنشآت صناعة الغازات الصناعية والطبية ، اذ لا تعاني هذه المنشآت من مشكلات النقل لقرب المسافة وجودة انواع الطرق ، مقارنة بمعاناة المنشآت الصناعية التي تقع في منطقة الاركلي الشمالي كمنشآت صناعة تكرير زيوت المحركات ، وصناعة الماسك والفلانكوت ، وصناعة الاصباغ ، وذلك لبعد المسافة عن مركز التسويق ورداءة الطرق الداخلية التي تربط بين منشآت الصناعات الكيماوية ومع الطرق

الرئيسية مازالت ترابية او رملية في بعض المناطق الصناعية مثل الخويسات والاركلي الشمالي اذ تتوقف الحركة في هذه الطرق بمجرد سقوط الامطار او هبوب العواصف ويصبح النقل بالسيارات خطر ، فضلا عن خطورة الطرق الرئيسية على نقل العاملين لكثرة الحوادث كونه طريق مزدوج المتمثل بطريق الذي يربط بين مركز المحافظة مع ناحية ام قصر ، وعلى الرغم من امتداد السكك الحديدية الى المناطق الصناعية ، إلا أنها متوقفة حالياً، مما يزيد من تكاليف النقل.

١٠ - مشكلة الطاقة والوقود

تعاني كافة القطاعات الاقتصادية في العراق بشكل عام ومحافظة البصرة بشكل خاص من قلة تجهيز الطاقة الكهربائية ومن ضمنها الصناعات الكيماوية ، اذ تحتاج المنشآت الصناعية الى تيار كهربائي مستقر وبصورة مستمرة ، ولكن شمول المنشآت الصناعية بالقطع المبرمج للتيار الكهربائي يؤثر سلباً على العمليات الصناعية ، فضلا عن ارتفاع اسعارها حسب التسعيرة الجديدة من قبل وزارة الكهرباء اذ تضاعفت عدة مرات ، وخصوصاً القطاعين التجاري والصناعي كما يلاحظ من الجدول (٦) تذبذب اسعار بيع الطاقة الكهربائية خلال مدة الدراسة ، مما ادى الى لجوء المنشآت الصناعية للاستعانة بالمولدات الكهربائية كبديل للطاقة الكهربائية الوطنية ، إلا انها لا تحل مشكلة نقص في تجهيز الطاقة الكهربائية لان بعض منشآت الصناعات الكيماوية تحتاج الى تيار كهربائي عالي الفولتية ، فضلا عن المشكلات الناجمة عن استخدام المولدات الكهربائية المتمثلة باستخدام مولدات من مناشئ غير رصينة ، وبالتالي فإن تلف أجزائها يكون سريعاً وعمرها الزمني قصير فينتج عنها معدلات إنتاج واطئة وضعيفة ، وتكون الصيانة مشكلة رئيسية ، وذلك بسبب عدم إيجاد الأشخاص أصحاب الخبرة وعدم إجراء أعمال الصيانة الدورية للمولدات فهذا بالطبع يتسبب في تلفها وبالتالي عجز في الإنتاج ونقص كمياته ، كما ان عمل آلياتها تتأثر بالعناصر المناخية ، اذ تؤثر درجات

الحرارة والرطوبة والأمطار على جودة وكفاءة وعمل المحركات وبالتالي تنعكس هذه التأثيرات التي يتعرض لها المحرك على قدرة المولدة على كميات الإنتاج من الطاقة الكهربائية .

من الجدير بالذكر ان بعض المناطق الصناعية لا تتوفر بها شبكة نقل الطاقة الكهربائية ، مما يضطر اصحاب المنشآت الصناعية في القطاع الخاص تحمل اعباء اوصول تلك الخطوط على النفقة الخاصة ، كما في منطقة الاركلي الشمالي ، ففي منشأة محمد ناصر لتصفية وتنقية زيوت المحركات المستعملة فقد تم انشاء شبكة اسلاك الطاقة الكهرباء من مصدر الضغط العالي والتي تتطلب موافقة وزارة الكهرباء ، لمسافة اثنان كيلومتر بكلفة إجمالية بلغت ٤٥ مليون دينار، وعلى الرغم من تكاليفها الباهظة هنالك بعض الرسوم الاضافية من قبل البلدية ^(١٧) ، اما بالنسبة للوقود فبالرغم من صدور الاوامر والتعليمات من وزارة النفط وبالتعاون مع المديرية العامة لتنمية الصناعية على تزويد المنشآت الصناعية بالمنتجات النفطية من الشركة العامة المنتجات النفطية محاولة منها بتجهيز المنشآت الصناعية بالوقود وخاصة الحاصلة على اجازة من المديرية العامة

جدول (٦)

تذبذب اسعار بيع الطاقة الكهربائية للقطاع الصناعي للمدة (٢٠٠٢ - ٢٠١٥) بالدينار

ك. و. س	٢٠٠٧/٢٠٠٢	فئات الاستهلاك	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٥
K .V ١٣٢	٢	١ - ١٠٠٠	١٠	١٢٠	٧٠
K .V ٣٣	٢,٥	١٠٠١ - ٢٠٠٠	٢٠	١٢٠	٧٠
K .V ١١	٣	٢٠٠١ - ٤٠٠٠	٣٠	١٢٠	٧٠
K .V ٠,٤	٨,٥	٤٠٠١ - فأكثر	٥٠	١٢٠	٧٠

المصدر :١- راشد عبد راشد الشريفي ، توزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨٨ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة الكهرباء، اجور وتعرفة الكهرباء.

<http://www.moelc.gov.iq/index.php?name=pages&op=page&pid=230>

لتنمية الصناعية إلا ان تلكؤ الدوائر المسؤولة في توفير حصص الوقود المقررة إلا بعد سلسلة من المراجعات والمساومات المالية بسبب تفشي الفساد الاقتصادي مما يؤدي الى لجوء اغلب المنشآت الصناعية الى الاسواق التجارية لتلبية احتياجاتها لضمان استمرارية العمل والانتاج ، كما في منشأة صناعة الاصباغ التي تستلزم صنعها مادة النفط الابيض ، وصناعة الماسنك والفلانكوت التي تتطلب صنعها مادة القير و اغلب منشآت الصناعات الكيماوية تحتاج وقود الديزل لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية الخاصة التابعة لها ، فضلا عن صعوبة نقل مادة الوقود بسبب الاوضاع الامنية الحالية وكثرة نقاط التفتيش ، مما يؤدي الى تأخر وصول مادة الوقود في الوقت المناسب ، وهذا بدوره يسهم في زيادة تكاليف نقل الوقود وينعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج.

١١ - مشكلة المياه

يعد توفر المياه عند إقامة المشاريع الصناعية بالكميات المطلوبة وبصورة مستمرة ومن عوامل نجاح تلك المشاريع ، إلا ان منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة تعاني من صعوبة توفير المياه اللازمة للعمليات الصناعية وذلك لأسباب عدة سنناقشها على النحو الاتي:-

أ- ضخ مياه الاسالة بأوقات محددة مالمجدولة مرة واحدة في اليوم مما تضطر المنشآت الصناعية لخرن المياه بالخزانات بكميات تكفي اثناء وقت العمل.

ب- بعد المسافة لبعض منشآت الصناعية عن مصدر تجهيز المياه من شط العرب ما يقارب ٣٥ كم كالشركة العامة للصناعات البتروكيماويات وشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية ، مما يؤدي الى تعرض الانابيب الناقلة الى تكسر

وانقطاع المياه عن بعض المنشآت الصناعية ، لذا تقوم تلك المنشآت بتوفير المياه عن طريق نقله بالسيارات الحوضية ، مما يزيد من كلفة الانتاج ، فضلا عن تقادم

الخط الناقل وكذلك كثرة التجاوزات على الخط مما يفقده حوالي ثلث الكمية المدفوعة.

د- ملوحة مياه شط العرب ، إذ تذبذب نسبة الملوحة في مياه شط العرب لعدم استقرار الاطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات من دول المنبع ادى الى وصول الملوحة الى ذروتها في عام ٢٠٠٩ حيث بلغت ٢٨٠٠٠ مايكرو سيمنس/سم^٢ عن معدلاتها الاعتيادية التي تتراوح بين (٢٠٠٠-٥٠٠٠) مايكرو سيمنس/سم^٢ (١٨) ، وتسبب في خفض كفاءة وحدات إنتاج المياه الصناعية لرداءة مواصفات الماء الخام المغذي للمنشآت الصناعية وتتطلب حينها استخدام اغشية لمحطة التحلية بمواصفات المياه البحرية ، وتعمل المنشآت الصناعية على زيادة كميات المياه المعالجة اللازمة للعمليات الصناعية ، بإضافة وحدات جديدة لإنتاج مياه R.O بالنسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام ، وهذا في حد ذاته يتطلب زيادة كميات المياه الخام القادمة للمنشآت الصناعية من محطة الضخ الواقعة على شط العرب قد أدى هذا إلى الحد من الارتفاع بالطاقات الإنتاجية للمنشآت الصناعية.

١٢ - مشكلة الأيدي العاملة

ان المشكلة التي تواجه الصناعة لا تتمثل بعدم توفر الأيدي العاملة المهارة أو شبه الماهرة ، وانما بالبطالة المقنعة وهذه المشكلة موجودة في جميع منشآت الصناعات الكيماوية للقطاع العام ، اذ يلاحظ وجود ، إذ نجد إن هناك اعداداً كبيرة من العاملين في هذه المنشآت الصناعية وفي نفس الوقت نجد إن هذه المنشآت أما متوقفة عن الإنتاج أو تنتج بطاقات قليلة جداً ، وهذا يعني عدم الاستفادة من هذه الاعداد الكبيرة من العاملين على الرغم الكثير منهم يمتلك خبرات ومهارات جيدة في مجال عملهم واختصاصهم^(١٩). فضلاً عن عودة المفصولين السياسيين كان له الآثار السلبية والواضحة على حجم البطالة المقنعة في منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة ، اذ عكست آثار سلبية وواضحة على القدرة

٣٥٨

٣٥٨

الانتاجية وتراجعها ، فزيادة النفقات التشغيلية والاعتماد في تمويلها على الاقتراض أدى الى تراجع القطاع الصناعي ومن ناحية أخرى أدى الى زيادة العبء على كاهل الدولة وزيادة البطالة المقنعة بشكل واضح. أما المشاريع الصناعية العائدة إلى القطاع الخاص كانت تعاني من مشكلة ارتفاع اجور الايدي العاملة ، بسبب زيادة رواتب موظفي الدولة حسب قانون (٢٢) لعام ٢٠٠٨ تحسين رواتب موظفي القطاع العام ، وارتفاع المستوى المعاشي وزيادة القوة الشرائية وارتفاع الاسعار ، مما أدى الى زيادة اجور الايدي العاملة في القطاع الخاص اسوة بالقطاع العام ، لهذا اضطروا اصحاب المنشآت الصناعية في القطاع الخاص لجلب عمالة غير محلية من دول أخرى ، مما أدى الى تقليل فرص العمل امام العمالة المحلية وزيادة البطالة الهيكلية في البلد.

١٣ - المشكلة الامنية

لقد مر العراق بأحداث سياسية صعبة في القرن المنصرم ، تمثلت بالحروب التي خاضها في عهد نظام الحكم السابق اذ ادت الى اختلال الهيكل الاقتصادي اثناء حرب الخليج الاولى بسبب الاوضاع الامنية وتعطيل كثير من المنشآت الصناعية الكيماوية في محافظة البصرة كمنشأة ابي الخصيب لصناعة الاسمدة الكيماوية لتأثرها بعمليات العسكرية بحكم قربها من موقع العمليات العسكرية وتعرضها للضربات العسكرية المباشرة التي ادت الى توقف الانتاج تماما في عقد الثمانينات ، كما تعرضت الشركة العامة لصناعات البتروكيماوية للضربات عسكرية ، اضافة الى الشركة العامة لصناعة الاسمدة التي تعرضت الى ضربات طفيفة ، فضلا عن قلة الايدي العاملة لالتحاقهم بالخدمة العسكرية ، يضاف الى ذلك كثرة الانفاق العسكري مما اثقل كاهل الاقتصاد الوطني من مديونية والفوائد المترتبة عليها ، وما

ان انتهت الحرب وبدأ الاعمار الا ان نظام الحكم السابق زج البلد بحرب أخرى تمثلت بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، بالإضافة الى المقاطعات السياسية والاقتصادية ، بسبب الحصار الاقتصادي المفروض من قبل مجلس الامن الدولي

، وما آلت إليه هذه الاحداث من ضعف القاعدة الصناعية للبلد وتدهور منشآت الصناعات الكيماوية لاسيما القطاع العام لاستهدافه بصورة غير مباشرة من قبل قوات التحالف الدولية اذ كان هناك تهديد واضح من قبل جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بتصريحه (سنعيد العراق الى عصر ما قبل الصناعة) اذ تم ضرب منشآت النفطية التي تعتمد عليها منشآت الصناعات الكيماوية ، مما ادى الى توقف بعض المنشآت الصناعية في محافظة البصرة ، ومن ضمنها الصناعات الكيماوية ، لكن حاول المسؤولون تعمير بعض المنشآت بالقدرات المحلية ، إلا ان عملية الاعمار هذه كانت في الحقيقة ما هي إلا عمليات ترقيعيه حاول فيها فنيو وخبراء الوزارة تنفيذ رغبات الحكومة السابقة الهادفة الى ابراز عدم تأثير العراق بإضرار الحرب وقدرته على اصلاح الاضرار بدون الاستعانة بخبرات الدول الغربية ^(٢٠). ثم جاءت حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ، لتقضي على ما تبقى من البنى التحتية والمنشآت الصناعية ، اضافة الى احتلال البلد ونتيجة لتردي الوضع الامني وتفشي عمليات السلب والنهب دمرت المنشآت الصناعية لما الحق بها من تخريب لاسيما تدمير منشأة التحليل الكيماوي في معمل الورق البصرة بنسبة تجاوزت ٧٠% ، كما شهد العراق اوضاع امنية غير مستقرة بعد سقوط نظام الحكم ودخول الاحتلال بزعامة قوات الولايات المتحدة الامريكية في الاراضي العراقية ، وتولى مجلس الحكم في العراق من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠٠٥ ، اذ شهدت هذه المدة كثير من الاضطرابات الامنية وانعدام الاستقرار السياسي وانعكس بدوره على الاوضاع الاقتصادية والقطاع الصناعي ، بسبب الخروقات الامنية والعمليات الارهابية التي اثرت على الاوضاع الاقتصادية بشكل كبير ومن ضمنها القطاع الصناعي ، مما عرقل المشاريع الصناعية ، اذ ادت هذه الظروف لضعف قدرة الحكومة على السيطرة على الاوضاع الامنية بسبب انشغالها بمواجهة الارهاب ، مما نجم عنها ظهور العصابات المنظمة التي اخذت تهدد الامن الاقتصادي والاجتماعي للبلد ، فضلا عن الفساد الاقتصادي والمساومة المسؤولين على

العطاءات الاستثمارية التي تطرح داخل المحافظة ، لهذا أصبحت المشكلة الامنية عائقا امام الاستثمار الاجنبي والمحلي ، لكونه لا ينشأ إلا في الاستقرار الامني.

النتائج

اتضح من الدراسة أن منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة تعاني من عدة مشكلات على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لإقامتها وامكانيات تطويرها في المستقبل والتي يمكن ايجازها بالاتي:-

١- ان اتباع العراق السياسة الاقتصادية الباب المفتوح امام البضائع والسلع المستوردة ، فضلا عن انعدام الرقابة على السلع الداخلة ، مما ادى الى تدهور الصناعات الكيماوية من خلال ضعف قدرة الصناعات الوطنية على منافسة السلع الاجنبية المستوردة من حيث النوعية والاسعار.

٢- انخفاض انتاج الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة الى اقل من نصف الطاقات التصميمية في اغلب منشآت الصناعات الكيماوية لعدة اسباب منها قدم المكنان والآلات الصناعية المستخدمة ، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة ، اضافة الى تأثير الظروف البيئية الخارجية والداخلية لتلك المنشآت الصناعية .

٣- تواجه المنشآت الصناعية معوقات ادارية وتنظيمية اذ لا يخفى على المراقبين الاوضاع الاقتصادية ان اغلب المنشآت الدولة تسير امورها الادارية من قبل اشخاص تم تعيينهم وفقا للمحصصة السياسية المقيمة بغض النظر عن كفاءتهم الادارية ومستوياتهم العلمية ، مما سبب ارباك مؤسسات الدولة ، ومن ضمنها المنشآت الصناعية ، فضلا عن القطاع الخاص يفضل ادارة المنشآت الصناعية من قبل مالكيها لتقليل التكاليف ولزيادة الاطمئنان على الامور الادارية.

٤- ان مشكلة الأيدي العاملة التي تواجه الصناعة لا تتمثل بعدم توفرها ، وانما بالبطالة المقنعة وهذه المشكلة موجودة في جميع منشآت الصناعات الكيماوية للقطاع العام ، اضافة الى زيادة اجور الايدي العاملة في القطاع العام ادى الى

زيادة اجور الايدي العاملة للقطاع الخاص اسوة بالقطاع العام ولهذا اضطروا

اصحاب المنشآت الصناعية في القطاع الخاص لجلب عمالة غير محلية من دول اخرى ، مما ادى الى تقليل فرص العمل امام العمالة المحلية وزيادة البطالة الهيكلية في البلد.

المقترحات

١- ينبغي ان تتبنى وزارة النفط عملية تزويد منشآت الصناعات الكيماوية بالمواد الاولية لمعالجة مشكلة الحصول عليها ينبغي عقد اتفاقيات فيما بينها من خلال نقلها بوسائط النقل المتوفرة بالوزارة لتلافيا للتأخير والمعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية في القطاع الخاص ، كونها تمتلك رخص امنية وهي احدى المنشآت الحكومية ، وبذلك تجنب اصحاب المنشآت الصناعية في القطاع الخاص كثرة المراجعات وصعوبة النقل تلك المواد لدواعي امنية ، فضلا عن زيادة تكاليف نقلها.

٢- على الجهات المسؤولة اتخاذ عدة قرارات ممكن ان تسهم في حل المشكلة منها عدم تعيين شخص واحد لإدارة اكثر من مجلس اداري واحد كما هو حاصل في منشآت الصناعات الكيماوية في محافظة البصرة ، مما يسبب تلكؤ اداري ، اضافة الى عدم تسليم الاداريين ادارة المشاريع بدلا من المتخصصين الفنيين.

٣- حل ازمة الطاقة الكهربائية من خلال زيادة الانتاج ، وذلك من خلال بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية جديدة ، اضافة ضرورة العمل على تخفيض اسعار الوحدات الكهربائية بالنسبة للمشاريع الصناعية باعتبارها مشاريع انتاجية ومن اوجه الدعم للصناعات الوطنية .

٤- مشكلة الايدي العاملة يمكن معالجتها من خلال تشغيل الخطوط الانتاجية المعطلة ، ورفع الطاقة الانتاجية ، اضافة الى انشاء مشاريع صناعية جديدة الكثيفة القادرة على استيعاب اعداد كبيرة من العاملين للاستفادة من الايدي العاملة الماهرة ، قبل ان تتلاش من خلال احالتهم على التقاعد دون الاستفادة منهم في تدريب الايدي العاملة جديدة ، كون بعض المنشآت الصناعية متوقفة ولا تتيح

المشكلة

المشكلة

الفرصة لممارسة اختصاصاتهم ، لما يمتازون به من خبرات فنية عالية ، فضلا عن ان التدريب داخل المنشأة الصناعية يلبي حاجة المنشأة الحقيقية ، كما التدريب في اجواء العمل المهنية يهيئ المناخ الملائم لزيادة مهارة العاملين.

٥- تهيئة المنشآت الصناعية لاستقبال التكنولوجيا عن طريق التدريب و تأهيل الكوادر الفنية لاستخدام الأساليب العلمية المتطورة في الانتاج ومن ثم جلب المكنات والآلات الحديثة من المنشآت العالمية الرصينة التي تخدم الصناعات الانتاجية في البلد.

٦- ايلاء اهمية للبنى التحتية وتحسين شبكات النقل البرية والبحرية والجوية ، وذلك لكون الصناعة لا يمكن ان تحرز نجاحا مهما ما لم يرافقها نمو في مجالات البنى التحتية مما يعزز دورها في النشاط الاقتصادي في قطاع الصناعي لنقل مستلزمات الانتاج للمنشآت الصناعية ومن ثم نقل السلع المنتجة الى الاسواق ، كما ان تحسين شبكات المياه واستخدام الاساليب الحديثة من قبل الدولة لحل مشكلة ارتفاع نسبة الاملاح في المياه كما يسهم توفر الخدمات المجتمعية رفع مستويات الانتاج.

الهوامش

(١) نبيل جعفر عبد الرضا ، باسمه كزار حسن ، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي ، مطبعة الغدير للطباعة والنشر ، العراق ، البصرة ، ٢٠١٥ ، ص ٦٤.

(٢) نبيل جعفر عبد الرضا ، باسمه كزار حسن ، نفس المصدر ، ص ٦٥.

(٣) احمد عدنان غناوي ، الاغراق واثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي ، صناعة الاسمنت حالة دراسية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٢٠.

(٤) مهدي صالح حنوش ، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (٢٨) مجلد السابع ٢٠١١ ، ص ٣.

(٥) كفاية عبد الله عبد العباس العلي ، الصناعات الانشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٩.

- (٦) نشأت صبحي يعقوب ، الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب، الاثار، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٠ ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٦٤.
- (٧) علي العبادي ، الانتاجية وتطورها في اليابان ، مجلة الصناعة ، العدد ٢ ، السنة الثانية عشر، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة ، بغداد ، ١٩٨٩ ص ١١٤.
- (٨) كفاية عبدالله عبد العباس العلي ، مصدر سابق ، ص ٢١٨.
- (٩) قباري محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الاقتصادي ومشكلات الصناعة والتنمية ، مطبعة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢٩.
- (١٠) عاطف محمد عبيد ، حمدي فؤاد علي، التنظيم الصناعي وادارة الانتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤ ، ص ٤٣.
- (١١) هایل عبد المولى طشوش ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٣٨.
- (١٢) كفاية عبد الله عبد العباس العلي ، مصدر سابق ، ص ٢١٨.
- (١٣) نشأت صبحي يعقوب ، مصدر سابق ، ص ١٢٣.
- (١٤) محمد ازهر سعيد السماك ، عباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، دار بن الاثير للطباعة والنشر، الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ٤٨١.
- (١٥) عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافية الصناعية ، ط ١، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٢٩٩.
- (١٦) عدنان حسين يونس ، نقل التكنولوجيا بين تعميق التبعية وتعزيز مبدأ الاعتماد الذاتي في البلدان النامية ، مجلة النفط والتنمية ، مطبعة دار الثورة ، بغداد، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، ١٩٧٩ ، ص ٧٠.
- (١٧) مقابلة شخصية ، مع المهندس جاسم محمد الربيعي ، المدير الاداري لمنشأة محمد ناصر طاهر لتصفية وتنقية زيوت المحركات المستعملة، بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥.
- (١٨) مقابلة شخصية ، مع الاستاذ منصور عبود عبد الله ، مسؤول شعبة التخطيط ، قسم التخطيط والمتابعة ، الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية ، بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١.
- (١٩) عدي هادي عبدان العيساوي ، التغير في الصناعات التحويلية في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢) واتجاهاتها المستقبلية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٥ ، ص ١٦١.

١٦٤



(٢٠) ضحى لعبي كاظم السدخان ، الاهمية الاستراتيجية للنفط للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠) دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة البصرة ،٢٠١٣، ص٢٢.

المصادر

اولا : الكتب والدوريات والاطاريح

١- اسماعيل ، قباري محمد ، علم الاجتماع الاقتصادي ومشكلات الصناعة والتنمية، مطبعة المعارف ،الاسكندرية، مصر ١٩٨٢.

٣- الجنابي ،عبد الزهرة علي ، الجغرافية الصناعية ، ط١، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١١.

٤- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، مديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٩.

٥- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ٢٠١٤-٢٠١٦، الباب الثالث عشر احصاءات التجارة الخارجية، ٢٠١٧.

٦- حنوش ، مهدي صالح ، الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلد السابع ، العدد (٢٨) ٢٠١١.

٨- السماك ، محمد ازهر سعيد ، عباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، دار بن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٧.

١٠- السدخان ، ضحى لعبي كاظم ، الاهمية الاستراتيجية للنفط للمدة (١٩٧٠-٢٠١٠) دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة البصرة ،٢٠١٣.

١٣- الشريفي ، راشد عبد راشد ، توزيع الجغرافي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٣.

١٥- طشطوش ، هایل عبد المولى ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.

١٧- العلي ، كفاية عبد الله عبد العباس ، الصناعات الانشائية في محافظة البصرة واقعها وآفاقها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.

١٨- عبيد ، عاطف محمد ، حمدي فؤاد علي، التنظيم الصناعي وإدارة الانتاج ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٧٤.

١٩- العيساوي ، عدي هادي عبدان ، التغير في الصناعات التحويلية في محافظة بابل للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٠) واتجاهاتها المستقبلية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٥.

- ٢٠- العبادي ، علي ، الانتاجية وتطورها في اليابان ، مجلة الصناعة ، العدد ٢ ، السنة الثانية عشر ، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة ، بغداد ، ١٩٨٩ .
- ٢٢- عبد الرضا ، نبيل جعفر ، باسمة كزار حسن ، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي ، مطبعة الغدير للطباعة والنشر ، البصرة ، ٢٠١٥ .
- ٢٣- غناوي ، احمد عدنان ، الاغراق واثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي ، صناعة الاسمنت حالة دراسية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ .
- ٢٤- القريشي ، مدحت ، الاقتصاد الصناعي ، ط ٢ ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ .
- ٢٧- يونس ، عدنان حسين ، نقل التكنولوجيا بين تعميق التبعية وتعزيز مبدأ الاعتماد الذاتي في البلدان النامية ، مجلة النفط والتنمية ، مطبعة دار الثورة ، بغداد ، العدد الثاني ، السنة الخامسة ، ١٩٧٩ .
- ٢٨- يعقوب ، نشأت صبحي ، الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق (الاسباب، الاثار، المعالجات) دراسة تحليلية للمدة من ٢٠١٠-٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .
- ثانياً: الدوائر الحكومية**
- ١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة البصرة الادارية ، ٢٠١٦ .
- ٢- جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، المديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم الحاسبة ، شعبة البيانات ، ٢٠١٦ .
- ٣- دائرة التنمية الصناعية في محافظة البصرة ، مدينة البصرة الصناعية ، ٢٠١٦ .
- ٤- الشركة العامة لصناعة الاسمدة الكيماوية ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الاحصاء ، ٢٠١٦ .
- ٥- الشركة العامة للصناعات البتروكيماوية ، قسم التدريب والتخطيط ، شعبة الاحصاء ، ٢٠١٦ .
- ٦- منشأة التحليل الكيماوي ، شعبة التخطيط والمتابعة ، ٢٠١٦ .

ثالثاً : المقابلات الشخصية

- ١- مقابلة شخصية ، مع المهندس جاسم محمد الربيعي ، المدير الاداري لمنشأة محمد ناصر طاهر لتصفية وتنقية زيوت المحركات المستعملة ، بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٥ .

٢٠١٦



٢- مقابلة شخصية ، مع الاستاذ منصور عبود عبد الله ،مسؤول شعبة التخطيط ، قسم التخطيط والمتابعة ، الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية ، بتاريخ ٢١ / ٢ / ٢٠١٦.

رابعاً : شبكة الانترنت العالمية

جمهورية العراق ، وزارة الكهرباء، اجور وتعرفة الكهرباء.

<http://www.moelc.gov.iq/index.php?name=pages&op=page&pid=230>

Abstract

The chemical industries in the province of Basra suffer from several problems, despite the possibility of investment in the province, but the conditions of the chemical industry is still declining what suffered by the province and Iraq of instability and wars and the cessation of plans economies and the destruction of industrial facilities, especially since the eighties in the last century and still Which is the result of the collapse of the industrial base of the country, which is the basis of economic progress, and when attention to and the achievement of effective industrial development contributed to the movement of development of the national economy, this research discusses the most important problems that contributed to the deterioration of industries As we found that there are a number of industrial problems facing the chemical industries in the province of Basra, the most important of which is the state's economic policy, the open door to imported goods and goods, administrative and regulatory obstacles, disguised unemployment and instability. Security, which affected the difficulties in foreign investment, and the most important proposals are to resolve the crisis of electric power, the operation of idle production lines, the establishment of industrial facilities for the reception of technology, the importance of infrastructure and improvement of land and sea transport networks And

other proposals that can be taken to address these problems and promote this vital sector, which contributes to the provision of strategic goods, as well as provide employment opportunities for more than seven thousand workers in the province, which is reflected positively on the economy of the country